خـــــارج الحـــــدود

يا سامعين الصوت

■ حازم مبيضين

اليوم سيسمع الأردنيون صدى الصوت الذي ألقوا به في صناديق الاقتراع، وسينتقل مئة وعشرون مواطناً من هضاب العاصمة الأبية العصية، وسهول حوران المثقلة بسنابل الخير، وجبال عجلون المخضرة دوماً بالبلوط والخوخ، والصحراء الندية في المفرق، والساحل المأمول في العقبة، ومن تحت ظلال النخيل في معان، والمتدثرين بالتاريخ العريق في جرش، وأحفاد نصر بن الوليد في كرك المؤابيين، وحاملي ألوية التآخي المسيحي الإسلامي في مادبا، وحملة رايات الوحدة الوطنية في الزرقاء، إلى العبدلي حيث يشكلون برلماننا السادس عشر، ليكونوا، كما نأمل، المشرعين القادرين على وضع القوانين الناظمة لحياتنا، والعيون المفتوحة لمراقبة أداء السلطة التنفيذية، والساهرين على عدم الإخلال ببنود الدستور الذي نستظل بحمايته لحقوقنا، والذي توافقنا على إجلاله واعتباره النبراس والهادي اليوم وغداً وإلى أن يشاء الخالق جمعنا بواضعه وراعيه طلال بن عبد الله طيب الله ثراه.

اليوم سترد الأمانات إلى أهلها، إذا التزم الناجحون بتنفيذ ما وعدوا به الناخبين، الذين سيكتشفون متأخرين إن كان اختيارهم سليماً يصب في مصلحة الوطن، أو خاطئاً لأنه يصب في مصلحة النائب الذي اختاروه، واليوم سيعرف الذين وصفوا أنفسهم بمرشحي إجماع عشائرهم حجم ذلك الإجماع، الذي نخمن أن معظمه كان مجرد مجاملة، واليوم سنكتشف حجم شعبية الأحزاب التي طرحت مترشحيها علناً وسراً، واليوم سيعض الذين قاطعوا الانتخابات أصابعهم ندماً على تفويت الفرصة التي أتيحت لهم للمشاركة في بناء الوطن من داخل مؤسساته الدستورية، ويكتشف الكثيرون من الذين حاولوا شراء الذمم بالمال أنهم خسروا نبض ضمائرهم حتى لو حمل الواحد منهم لقب نائب، لأنه سيكون مجرد لقب يخلو من المضمون، وسيكتشف الذين باعوا أصواتهم أنهم خسروا شرفهم إلى الأبد،مقابل ما جنوه من مال حرام أنفقوه في يوم أو بضعة أيام.

بالأمس، رد الأردنيون، وهم يلقون بأوراق الاقتراع في الصناديق على الفكر الظلامي، المرتكز على القتل والموت، والذي يستنكر الحوار ويسعى للهدم، وهم يستذكرون (غزوة القاعدة) ضد الأردنيين في ثلاثة من فنادق عاصمتهم، فقتلوا ستين بريئاً تكرسهم انتخابات اليوم نواباً في المجلس السادس عشر، وتعتبر غيابهم حضوراً بهياً وفاعلاً في مسيرة الديمقراطية التي عمدوها بدمائهم البريئة الطاهرة، واليوم نكون قد كرسنا نهوض عمان كالعنقاء، وهي أقوى بتلاحم أبنائها، وأكثر شموخاً وتمسكاً بالحياة والحب والتسامح، وأكثر إصراراً على مبدأ الحوار في مواجهة من يريد فرض رأيه ورؤيته على مجتمعنا المتماسك، وأكثر تشدداً ضد كل فكر ظلامي آثم ومشتبه به، واليوم وقد رد الأردنيون، بإرادة الحياة على الموت، وأضيئت فنادق عاصمتهم كتعبير عن الالتزام بالنور ضد الظلام، والتمسك بالديمقراطية والمشاركة ضد الإقصاء أو التهميش، وعلى الهدم بمواصلة إعلاء البنيان، وعلى محاولات التجهيل بتعظيم العلم، فإنهم يأملون أن يكون المجلس النيابي الجديد قاراً على النهوض بالمسؤولية التي منحها الشعب لأعضائه.

اليوم يخطو الأردنيون خطوة واثقة في المسار الديمقراطي، ونحن نأمل مجلساً نيابياً فاعلاً يحرس الدستور، ويشرع قوانين تخدم المواطنين، ويفتح عينيه على اتساعهما لمراقبة أداء السلطة التنفيذية نيابة عمّن انتخبه، ونصلي من أجل أن لا يكون في صفوفه من يقدم الخاص على العام، ولا من يستغل موقعه لأهدافه الشخصية، ونأمل أن يتجاوز عدد النساء رقم الكوتا المعطى لهنّ بموجب القانون، بما يدل على أن المرأة هي نصف المجتمع الفاعل والمنتج، وندعو الله أن يفي المترشحون بالوعود التي أغدقوها، ونصلي بكل جوارحنا كي يحفظ الله الأردن عزيزاً قوياً ومنيعاً.

ملف اليوم

وسط جدل لم تخفت حدته الى يوم الاقتراع حول القانون الانتخابي المؤقت الذي ابقى نظام "الصوت الواحد" في انتخابات هي السادسة عشر في تاريخ الاردن، توجه امس اكثر من مليونين ونصف المليون اردني الى صناديق الاقتراع لاختيار مجلس النواب المؤلف من ١٢٠ مقعدا، والذي شهد ولاول مرة رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء، وغاب عنه مرشحو الحركة الاسلامية التي قررت الانسحاب مبكرا واصرت عليه. الانتخابات الاردنية التي جرت امس واجهت تحديا كبيرا قبل ان تبدأ وتنتهي اسمه النزاهة، اذ شككت الكثير من الاحزاب بشفافية الانتخابات قبل انطلاقها على خلفية القانون الانتخابي المؤقت الذي تم اقراره في ١٨ آيار الماضي الذي رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء في مجلس النواب من ٦ الى ١٢ وعدد اعضاء المجلس من ١١٠ الى ١٢٠ نائبا، وابقى نظام "الصوت الواحد" الذي ترى فيه الاحزاب انه يعطي مقاعد البرلمان لوجهاء العشائر واصحاب النفوذ المقربين من الملك الاردني عبد الله الثاني.

■ اعد الملف/ جمال القيسي

تحدي "النزاهة" كان حاضرا فيها بشدة

الأردنيون انتخبوا أعضاء البرلمان الجديد وينتظرون التغيير الذي ينقذ بلادهم من أزماتها

احد مراكز الانتخابات الاردنية الاردنية... أ.ف.ب

هـذا مـا قالتـه الاستطلاعـات فمـا هـو قـول صناديـق الاقـتراع؟

بحسب استطلاع للرأي اجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية بمشاركة ١٧٩١ شخصا للفترة من ٣١ تشرين الاول لغاية ١٤ تشرين الثاني ونشرت نتائجه الاحد فأن ٦٥٪ من المستطلعين اعتبروا بأن هذه الانتخابات سوف تكون حرة ونزيهة وشفافة.

واكد ٨٪ من المستطلعين انهم سيقاطعون الانتخابات مقابل ٨٧٪ أفادوا بأنهم غير مقاطعين، واوضح ٤٤٪ بأنهم سوف يمنحون صوتهم لمرشح مستقل ينتمي بشكل عام الى الاتجاهات الموالية للحكومة، و١٣٪ لمرشح العشيرة بصرف النظر اذا كان موالياً للحكومة او معارضاً لها، و٨٪ لمرشح إسلامي سابق. وقال ٥٦٪ من المستطلعين انهم لن يقوموا بانتخاب أي من النواب السابقين، مقابل ٣٠٪ أفادوا بأنهم سوف يقومون بذلك في حين افاد ٤٪ بأنه لا يوجد مرشح سابق من المجالس النيابية في دوائرهم الانتخابية.

وقاطعت الحركة الاسلامية، ممثلة بحزب جبهة العمل الاسلامي، الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن وابرز احزاب المعارضة، الانتخابات باعتبار ان الحكومة "لم تقدم ضمانات لنزاهتها" بعد ما حدث من "تزوير" في انتخابات ٢٠٠٧. ورغم قرار المقاطعة يشارك سبعة مرشحين مستقلين من الحركة الاسلامية في هذه الانتخابات، جمدت عضويتهم في حزبهم، وهم معرضون لفقدان عضويتهم.

واقرت الحكومة الاردنية في ١٨ آيار الماضي قانونا مؤقتا للانتخاب رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء في مجلس النواب من ٦ الى ١٢ وعدد اعضاء المجلس من ١١٠ الى ١٢٠ نائبا، الا انه ابقى نظام "الصوت الواحد" الذي لا يزال موضع انتقاد منذ بدء تطبيقه منتصف تسعينيات القرن الماضي، وحل العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني في ٢٣ تشرين الثاني الماضي مجلس النواب بعد انتقادات لسوء ادائه وضعفه، وهي المرة الثانية التي يحل فيها العاهل الاردني مجلس النواب منذ اعتلائه العرش العام ١٩٩٩. وكانت آخر انتخابات نيابية اجريت في الاردن في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧. وكان يفترض ان تستمر ولاية مجلس النواب المنحل حتى ٢٠١١، ومنذ ذلك الحين تعيش المملكة من دون برلمان، ويضم مجلس الامة في الاردن مجلس النواب الذي يتم انتخاب اعضائه كل اربع سنوات، ومجلس الاعيان الذي يضم ٦٠ عضوا يعينهم الملك.

وجرت اول انتخابات تشريعية في الاردن في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩.

مجلس النواب الجديد تنتظره ملفات كثيرة

ادلى الناخبون الاردنيون امس الثلاثاء باصواتهم في انتخابات تشريعية مبكرة جرت وسط مقاطعة المعارضة الاسلامية وتحت انظار حوالى ٢٥٠ مراقبا اجنبيا في اول سابقة من نوعها في تاريخ المملكة. وفتحت مراكز الاقتراع الـ ١٤٩٢ ابوابها عند الساعة السابعة صباحا بالتوقيت المحلي (٠٥٠٠ ت غ)، ومن المفترض ان تبدأ عملية فرز الاصوات مباشرة بعد اغلاق مراكز الاقتراع على ان تعلن النتائج الاولية في ساعة متأخرة من مساء اليوم، ودعي حوالى ٢،٥ مليون شخص للتوجه الى صناديق الاقتراع الـ ٤٢٢٠ في عموم محافظات المملكة الـ ١٢ لاختيار اعضاء مجلسهم النيابي السادس عشر.

وشارك في الانتخابات نحو ٧٦٣ مرشحا، بينهم ١٣٤ نساء، يتنافسون على ١٢٠ مقعدا. ومن بين المرشحين ٩٧ نائبا من المجلس النيابي السابق، وسيحصل مسيحيو الاردن على تسعة مقاعد والشركس على ثلاثة مقاعد والنساء على ١٢ مقعدا ضمن كوتا انتخابية.

وقال وزير الداخلية نايف القاضي في مؤتمر صحافي ان "مراكز الاقتراع شهدت اقبالا جيدا من قبل المواطنين"، مشيرا الى ان "نسبة الاقتراع العام وصلت في بعض المحافظات الى اكثر من ٢٠٪".

وفي منطقة الرابية غربي عمان حيث تم تخصيص مدارس لتكون مراكز اقتراع، وقف ممثلون عن مرشحين على ابواب مراكز الاقتراع وهم يحاولون اقناع الناخبين بالتصويت لمرشحيهم.

وحمل ناخبون هوياتهم الشخصية بايديهم حيث يقوم مسؤولو مراكز الاقتراع بالتدقيق فيها والتأكد من وجود اسمائهم في سجل الناخبين قبل ان يدلوا باصواتهم.

وقال سميح المعايطة الناطق الرسمي لشؤون الانتخابات في مؤتمر صحافي ان "نسبة الاقتراع العامة في عموم محافظات المملكة بلغت ٢٥٪ حتى الساعة ١١،٥٠ بالتوقيت المحلي (٠٩٥٠ ت غ)".

أ.ف.ب

وسجلت اعلى نسبة اقتراع في محافظة المفرق (شمال شرق) ٤٠٪ في حين بلغت نسبة الاقتراع في العاصمة عمان ومحافظة الزرقاء (٢٣ كلم شمال)، وهما الاكثر كثافة سكانية، اقل المستويات ١٢٪ و١٥٪ على التوالي.

وادلى رئيس الوزراء سمير الرفاعي بصوته عند فتح مركز الاقتراع في الدائرة الانتخابية الثالثة في جبل الحسين في عمان، كما افاد مراسل وكالة فرانس برس.

وقال في تصريحات للصحافيين ان "هذا اليوم لن ينساه أي اردني او اردنية، لقد تم اختيار هذا اليوم كرسالة لان الاردن صخرة منيعة تتكسر عليها كل المؤامرات وأي شخص وأي جهة تعتقد بان الاردن ضعيف هذه رسالة لهم بان الاردن قوي"، معربا عن أمله في ان "يمثل المجلس النيابي القادم جميع الاردنيين والاردنيات ويبدأ صفحة جديدة من البناء على ما تم بناؤه وانجازه"، وحول مقاطعة الاسلاميين الانتخابات، قال ان "عدم ممارسة الحق الدستوري هذا حق لهم وهم اصحاب القرار فيه".

واقرت الحكومة الاردنية في ١٨ آيار الماضي قانونا موقتا للانتخاب رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء في مجلس النواب من ٦ الى ١٢ وعدد اعضاء المجلس من ١١٠ الى ١٢٠ نائبا، الا ان القانون ابقى نظام "الصوت الواحد" الذي لا يزال موضع انتقاد منذ بدء تطبيقه منتصف تسعينيات القرن الماضي.

من جانبه، اعرب طاهر المصري رئيس مجلس الاعيان بعد الادلاء بصوته في الدائرة الثالثة في عمان عن أمله في ان "يكون مجلس النواب القادم قوياً يمثل الشعب"، مضيفا "صحيح هناك من يقاطع وتغيب، لكننا نأمل ان يخدم المجلس القادم جميع ابناء هذا الوطن".

وشاهدت مراسلة فرانس برس حافلات تم استئجارها من قبل مرشحين وهي تقل ناخبين الى مراكز الاقتراع منذ ساعات الصباح الاولى، وفي منطقة الرابية غربي عمان حيث تم تخصيص مدارس لتكون مراكز اقتراع، وقف ممثلون عن مرشحين على ابواب مراكز الاقتراع وهم يحاولون اقناع الناخبين بالتصويت لمرشحيهم، بحسب المراسلة، فيما حمل ناخبون هوياتهم الشخصية بايديهم حيث كان مسؤولو مراكز الاقتراع يقومون بالتدقيق فيها والتأكد من وجود اسمائهم في سجل الناخبين قبل ان يدلوا باصواتهم، وجرت اول انتخابات تشريعية في الاردن في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩.

خلافاً للأعراف.. الانتخابات لن تدفع الرفاعي إلى الاستقالة!

نقلت وكالة فرانس برس عن مسؤول اردني امس الثلاثاء قوله ان الاردن سيشهد تعديلا وزاريا بعد الانتخابات التشريعية يحتفظ خلاله سمير الرفاعي بمنصبه رئيسا للوزراء. واضاف المسؤول الذي فضل عدم الكشف عن اسمه ان "كل المؤشرات تدل على أن الملك قد قرر أن يبقي الرفاعي في منصبه، خلافا للاعراف" التي نصت على ان يستقيل رئيس الوزراء من منصبه بعد اجراء الانتخابات التشريعة.

واوضح المسؤول انه "من المتوقع ان يقوم الرفاعي وقبيل الافتتاح الرسمي للجلسة الاولى للبرلمان في ٢٨ تشرين الثاني باجراء تعديل على حكومته يستبدل خلاله ستة او سبعة وزراء بينهم وزيران مهمان"، واضاف انه بحسب التعديل "سيتم تعيين وزير جديد للطاقة".

واضطر وزير البيئة حازم ملحس الى تقديم استقالته الى رئيس الوزراء في ٢٦ تشرين الاول في اعقاب تصريحات "مسيئة بحق الصحافيين"، وقد تم تكليف وزير الطاقة والثروة المعدنية خالد الايراني بهذا المنصب اضافة الى منصبه، واوضح المسؤول ان "حقيبة وزارة البيئة ستؤول الى الايراني في ضوء التعديل الحكومي الجديد"، وكانت حكومة الرفاعي (٤٣ عاما) التي تم تشكيلها في كانون الاول ٢٠٠٩، شهدت تعديلا وزاريا في تموز الماضي.

سائق "مخمور" يقتحم بسيارته مركز اقتراع!

القت الاجهزة الامنية الاردنية القبض على ٣٠ شابا في محافظة مأدبا (٣٢ كلم جنوب) بحوزتهم سكاكين عند محاولتهم الاقتراب من احد مراكز الاقتراع، كما افاد محمد الخطيب المتحدث باسم مديرية الامن العام.

واضاف المصدر ذاته ان الاجهزة الامنية القت القبض على سائق مخمور دخل بسيارته الى احد مراكز الاقتراع في عمان ما ادى الى اصابة شخصين نقلوا على اثرها للمستشفى.

من جهة اخرى تعهدت الحكومة بفرض عقوبة على المتورطين بعمليات "شراء الاصوات" بحبس الراشي سبع سنوات والمرتشي ثلاث سنوات.

وقامت السلطات الامنية الاردنية بنشر حوالى ٤٠ الف عنصر امني مابين شرطة وجيش ودرك لتأمين حماية مراكز الاقتراع التي اشرف عليها نحو ٤٠ الف موظف.

وتزامن موعد اجراء الانتخابات مع الذكرى الخامسة للاعتداءات الدموية التي طالت ثلاثة فنادق فخمة في عمان في التاسع من تشرين الثاني ٢٠٠٥ والتي اودت بحياة ٦٠ شخصا واصابة ١٠٠ آخرين، والتي تبناها زعيم القاعدة في العراق الاردني ابو مصعب الزرقاوي الذي قتل في غارة اميركية شمال شرق بغداد عام ٢٠٠٦.

محللون: مقاطعة الإسلاميين تعني معارضة (خشنة) تزعزع امن البلاد

يرى محللون سياسيون ان قرار الاسلاميين مقاطعة الانتخابات التشريعية التي جرت امس الثلاثاء يعني أنهم يستعدون لمعارضة "خشنة" قد تجتاز بعض الخطوط الحمر، ما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف الى زعزعة الاجواء في البلاد.

ويقول عريب الرنتاوي مدير مركز القدس للدراسات السياسية لوكالة فرانس برس "هناك تيار مهم اغلبه من حمائم سابقين داخل الحركة الاسلامية يتحدثون عن معارضة خشنة يجب ان تدشنها الحركة بالنظام السياسي في المرحلة المقبلة ويقترحون اجتياز بعض الخطوط الحمر في مواقفها السياسية".

واضاف ان "حصل ذلك فأننا سنكون امام عهد جديد من العلاقة بين الحركة والنظام قد تفتح المجال امام العناصر الاكثر تطرفا من اجل ان تبرز منطقها وتسوق خطابها وتشرع في تنفيذ انماطها الخاصة من المعارضة للنظام".

من جهته، اعتبر مسؤول اردني سابق أن "قرار مقاطعة الاسلاميين للانتخابات التشريعية ورفعهم من حدة نبرتهم فأن ذلك قد يؤدي الى عمل في الخفاء قد يؤدي في نهاية المطاف الى زعزعة الاجواء في البلاد".

لكن وزير الدولة الاردني لشؤون الاعلام والاتصال علي العايد قال من جهته انه "ليس قلقا من هكذا سيناريو" مضيفا "نحن نحترم حرية التعبير لكن هذه الحرية يجب ان تبقى في اطار احترام القانون".

من جانبه، اعتبر نواف التل مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية ان سبب مقاطعة الاسلاميين هو "خلافات داخلية" داخل الحركة، مشيرا الى ان "زعيم حماس خالد مشعل اصدر تعليمات يدعو فيها الاسلاميين الاردنيين للمشاركة في الانتخابات" من اجل ضمان وجود حلفاء في داخل مجلس النواب "ما اوجد انقسامات داخل الحركة"، موضحا ان "مجموعته التي كانت بالاصل مع المقاطعة غيرت موقفها واضحت مع المشاركة قبل صدور قرار المقاطعة" التي دعا اليها الحمائم. ويرى ياسر زعاترة خبير شؤون الجماعات الاسلامية ان الاسلاميين في الاردن قد "يختارون العمل الشعبي والبحث عن اطر ونضالات سلمية شعبية لتعبئة الفراغ الناجم عن الغياب عن مؤسسة البرلمان"، مع ذلك فان الاسلاميين شاركوا في انطلاقة الحياة السياسية في الاردن بقوة في الانتخابات التشريعية الاولى التي جرت في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ وحصلوا على ٣٠٪ من مقاعد مجلس النواب، الا ان تمثيلهم انخفض منذ ذلك الوقت في مجلس النواب في حين تصاعد تأثيرهم في الشارع.

ويبرر الاسلاميون تراجعهم هذا الى قانون الانتخابات على اساس "الصوت الواحد" والذي اعتمد عام ١٩٩٣، معتبرين ان هدفه كان الحد من حضورهم في مجلس النواب قبل عام واحد على توقيع المملكة لمعاهد السلام مع اسرائيل.

ويقول المسؤول الاردني السابق ان "الاردن الحليف للولايات المتحدة والذي يعتمد على المساعدات المالية من الدول الغربية لايستطيع ان يكون له برلمان معاد للغرب". والاسلاميون لن يفتقدوا للحجج في خطبهم خارج البرلمان فالبلد يمر بازمة اقتصادية حادة مع عجز في الميزانية بلغ ملياري دولار ودينا خارجيا يبلغ ١١ مليار دولار ما يقارب ٦٠٪ من الناتج المحلي. ودعوات الاسلاميين للاصلاح تختلف عن تلك التي تنادي بها الدولة التي تأمل بتحديث البلاد من خلال سن قوانين تعطي المزيد من الحقوق للمرأة والحريات.

ويؤكد المسؤول الاردني السابق ان "الاسلاميين يركزون على الجيل الجديد، فهم فتحوا مدارس خاصة تركز على الدين وتفرض الحجاب على طالباتها. واسعارهم تنافسية جذبت الطبقة الوسطى التي تحاول تجنب المدارس الحكومية ذات المستوى المتدني"، محذرا من خطر "سيطرة الاسلاميين على التعليم في المملكة".

ملصقات المرشحين... أ.ف.ب